في اللقاء التشاوري للقيادات والجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني

د. العنسي: من الضروري إعادة النظر في السياسة الوطنية للسكان في ضوء المستجدات والمتغيرات الأخيرة

م. شرف: على الحكومة أن تضع القضية السكانية و المياه على رأس سلم أولوياتها في البرنامج التنموي القادم

صنعاء / بشير الحزمي:

عقد أمس بالعاصمة صنعاء لقاء تشاوري للقيادات والجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني والذي نظمته الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان تحت شعار (العمل السكاني .. الواقع والتحديات المستقبلية).

وفي افتتاح اللقاء الذي حضره عدد من الوزراء وممثلي الجهات المعنية بالقضية السكانية الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية أكد وزير الصحة العامة والسكان الدكتور أحمد قاسم العنسي أن هناك حاجة ماسة إلى العمل المشترك في المجال السكاني بما في ذلك دعم وتوسيع الشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

وقال أنه قد أصبح من الضروري إعادة النظر في السياسة الوطنية للسكان في ضوء المستجدات والمتغيرات الأخيرة التي حدثت على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي بما في ذلك إعادة النظر في دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية التنمية والعمل السكاني.

وأوضح أن الزيادات الواسعة في حجم السكان مستقبلاً هي أمر لا يمكن تفاديه بسبب تركيبة السكان الشابة. ولذا فالعقود القادمة سوف تجلب معها زيادات سكانية، وستتواصل تحركات السكان في هجرة داخلية وخارجية مسببة نموا عشوائيا ومتسارعا للمدن وإحداث خلل في التركيب العمري والتوزيع السكاني ما يستوجب استمرار دعم العمل في مجال السكان في جوانبه التخطيطية والخدمية والتوعوية لمواجهة هذه الزيادة السكانية والتخفيف من انعكاساتها السلبية على حاضر ومستقبل المجتمع اليمني.

وأشار العنسي إلى أن معالجة القضية السكانية ومن خلال تجارب العديد من الدول لا يمكن أن تتم دون استمرار العمل وتكاتف وتعاون كل الجهات ذات العلاقة الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ، ومع نجاح فعاليات المؤتمر الوطني الشامل وبدء مرحلة جديدة للتنمية نأمل من كل الشركاء أن يتم إيلاء هذه القضية أولوية في المعالجة والعمل المستقبلي ، كونها سبباً رئيسياً في تدني العديد من المؤشرات الصحية والتعليمية والاقتصادية والمعيشية بشكل عام.

وأكد أهمية عقد هذا اللقاء لمتابعة تطورات أوضاع السكان والعمل السكاني في بلادنا، التي تواجه العديد من التحديات من أهمها النمو السكاني السريع وما يترتب على هذا النمو المضطرد من زيادات كبيرة في أعداد السكان غير متوازنة مع الموارد المتاحة ويترتب عليه تداعيات وتأثيرات سلبية على جميع المناحي الحياتية الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيئة آملاً أن تمثل هذه الفعالية خطوة متقدمة ومساندة للجهود المبذولة في مجال التنمية، وأن تشكل مخرجات هذه الفعالية ركيزة للدفع بالعمل في مجال السكان بما يتناسب وحجم التحدي الذي تفرضه المشكلة السكانية وأن تفتح آفاقاً جديدة لتطوير هذا العمل وتوسيعه وتقوية عملية التنسيق والتعاون بين جميع الشركاء.

من جانبه دعا وزير التعليم العالي والبحث العلمي المهندس هشام شرف الحكومة إلى وضع القضية السكانية وقضية المياه على رأس سلم أولوياتها في البرنامج التنموي القادم .

وقال : على الجميع أن يدرك حجم المشكلة السكانية التي تعاني منها بلادنا وأن يعمل على مواجهتها ، وأن ترسم خطط سكانية للمناطق وان يؤخذ في الاعتبار عند وضع أي أسس لمشاريع جديدة في إطار التقسيمات الإدارية الجانب التنموي والتعليمي والصحي محذرا من خطورة الانفجار السكاني الكبير وشحة في المياه على مستقبل اليمن لافتا إلى أن الحكومة في السابق لم تنتبه للجانب السكاني وقد تعاملت في خططها وبرامجها التنموية مع القضية السكانية كقضية هامشية .

وأوضح أن مئات الآلاف من الطلاب بعد أنتهاء فترة الدراسة يخرجون إلى الشارع بحثا عن فرص عمل وتحاول الحكومة والقطاع الخاص أن تدبر لهم ما أمكن مؤكدا أن الدولة وخلال السنوات العشر القادمة في ظل النمو السكاني حتى إن تضاعف إنتاج النفط وزاد النشاط الاستثماري لن تستطيع مواجهة النمو السكاني الكبير ومتطلبات التعليم العالي ما لم نعمل في إطار إستراتيجية وخطة سكانية .

من جهته أكد الأمين العام للمجلس الوطني للسكان الدكتور أحمد علي بورجي أهمية عقد هذا اللقاء لمناقشة تطورات الأوضاع والعمل السكاني في بلادنا التي شهدت مؤخرا أحداثا مهمة تجعل الجميع أمام مسئولية كبيرة في مواجهة أحد أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية الشاملة.

وأوضح أن هذا اللقاء سيناقش ثلاثة جوانب أساسية تتمثل في تطورات الأوضاع السكانية في ضوء المستجدات الوطنية والإقليمية والدولية ، التعرف بشكل موجز على أوضاع العمل السكاني في الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان والجهات ذات العلاقة في ضوء التقرير القطري لبلادنا المقدم إلى المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة العام الماضي بالإضافة إلى مقترح توجهات برنامج عمل للعامين 2014 - 2015م.

وقال إن الشراكة والتعاون والتكامل بين الجهات العاملة في مجال السكان الحكومية وغير الحكومية تعتبر من أهم مقومات العمل التنموي الفعال وأن آراء المشاركين في اللقاء من مختلف الشركاء سيكون لها أثر في الدفع بالعمل نحو مستقبل أفضل يسهم في تحسين الأوضاع السكانية في بلادنا من خلال تبني وتنفيذ مجموعة من التدخلات في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وخفض معدل النمو السكاني والمعدل العالي للخصوبة والوفيات ورفع الوعي حول قضايا السكان والصحة والحقوق الإنجابية وتنظيم الأسرة وتحقيق تقدم ملموس في مجال التعليم وتحقيق العدالة والمساواة للجنسين وتطوير البناء المؤسسي وتوسيع الشراكة في العمل السكاني مع كافة عناصر ومكونات المجتمع الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

ولفت إلى أن اليمن قد شهدت منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي اهتماما واسعا بمعالجة القضية السكانية وقد تبنت الحكومة اليمنية سياسة سكانية واضحة تهدف إلى تحسين الأوضاع السكانية بما يلبي احتياجات التنمية ، وحدث تحسن لبعض المؤشرات السكانية الأساسية بفضل دعم برامج ومشاريع العمل السكاني، لكن هذه الجهود لم تستمر وشهدت ركودا ملموسا بعد الأحداث السياسية التي عاشتها وتعيشها البلاد منذ بداية عام 2011م.

وأشار بورجي إلى أن تلك الأوضاع والمستجدات وخاصة نتائج ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل تجعلنا أمام منعطف جديد يدعونا إلى مراجعة وتطوير السياسة والبرامج السكانية لتجاوز الصعوبات واستيعاب المستجدات في المرحلة القادمة من بناء الدولة وفي عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية آملا أن يتحقق هدف هذا اللقاء في الدفع بالعمل السكاني إلى الأمام.

بدورها أكدت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان لينا . ك. كريستانسين أهمية عقد هذا اللقاء الذي يمثل فرصة للتفكير مليا بالتحديات السكانية التي تواجه اليمن ووضعها على رأس أجندة الحكومة.

وقالت أن هذا اللقاء يأتي في وقت مهم ومناسب لليمن كونه يأتي مرتبطا بشكل كبير مع الجهود والتطورات الوطنية والدولية الحالية. أولها وأهمها على المستوى الوطني ، اختتام مؤتمر الحوار الوطني الشامل بعد أن تم تضمين جميع جوانب السلام ، بما في ذلك المساواة بين الجنسين والسكان والتنمية ضمن مخرجاته . لكن المهمة و التحدي الماثل أمامنا الآن هو ضمان أن يأخذ الإصلاح الدستوري القادم نتائج الحوار الوطني إلى حيز التنفيذ. وفي مرحلتي صياغة الدستور و ما يلحقها من تطوير للتشريعات ، تظل قضايا النوع الاجتماعي والسكان والتنمية من القضايا الرئيسية التي يجب النظر فيها.

وأوضحت أن هذا العام 2014 ، يصادف الذكرى الـ 20 لانعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام 1994 في القاهرة. و لمراجعة خطة عمل هذا المؤتمر ، أجرت الأمم المتحدة مسحاً عالمياً لمراجعة خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تم تنفيذه في 176 بلدا و 7 مناطق وأقاليم كانت اليمن جزءاً منه.

وأشارت كريستانسين إلى أن تقرير مراجعة «إطار الإجراءات المتخذة لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014 « وكذلك التقرير الملخص للأمين العام عن هذا التقرير ، قد تم انجازهما وسيتم تدشين التقرير من قبل الأمانة العامة للأمم المتحدة بعد يومين من الآن .

ولفتت إلى أنه استنادا إلى نتائج و استنتاجات مراجعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014، يضع التقرير إطارا جديدا للسكان والتنمية لما بعد عام 2014 والذي بني على خمسة أركان هي : الكرامة و حقوق الإنسان ، الصحة ، المكان والتنقل ، والحكم الرشيد و المساءلة ، والاستدامة.

وقالت إن اليمن قد شاركت بفعالية في عملية المسح لمراجعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام 2014 والذي تم بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان في اليمن في مراحل عدة. و من خلال هذا المسح العالمي ، تم رصد و تحليل جوانب رئيسية للسكان والتنمية في اليمن تم وضعه في التقرير الوطني الذي أنجز.

وقالت : لقد تغير الكثير منذ مؤتمر الدولي الأول للسكان والتنمية في عام 1994. سكان اليمن يتضاعف كل 25 سنة، في حين متوسط أي بلد يأخذ 75 عاما. فسرعة وتيرة النمو السكاني لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد حيث إن هناك العديد من العوامل التي تسهم في هذا النمو السريع والتي تحتاج إلى تحليل و دراسة لنتمكن من فهمها.

وأوضحت أن مراجعة خطة عمل مؤتمر السكان والتنمية لما بعد 2014 و نتائجه تعطينا فرصة للتفكير بالقضايا المتعلقة بالسكان والتنمية في اليمن وفرصة لليمن للتفكير في التنمية المستدامة ليس فقط من زاوية النمو الاقتصادي ولكن التنمية البشرية القائمة على الحقوق بشكل يفيد السكان عامة والفئات المحرومة و الأقل حظا بشكل خاص آملة أن يخرج اللقاء بخطة سكانية لمدة سنتين تبدأ من الآن وأن تكون مواكبة و موائمة للخطة الوطنية للسكان .

وكان الدكتور احمد شجاع الدين قد استعرض خلال اللقاء في ورقة عمل له حول الأوضاع السكانية في الجمهورية اليمنية وآفاق مستقبل العمل السكاني للعامين 2014-2015م الأوضاع السكانية في اليمن وتطورها وواقع العمل السكاني وتطوره وأهداف السياسة الوطنية للسكان ومدى تحققها والوضع الحالي للمجلس الوطني للسكان وتحديات التركيب العمري للسكان ومستقبل نمو السكان إلى عام 2025م وتوجهات مستقبل العمل للمجلس الوطني للسكان وبرنامج العمل المقترح للعامين 2014-2015م .

وفي ختام اللقاء الذي أثري بالنقاش الهادف والبناء من قبل المشاركين وخرج بجملة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز العمل المشترك لمواجهة القضية السكانية أكد الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان مطهر احمد زيارة أن الهدف من اللقاء قد تحقق باستشعار الجميع لحجم المشكلة السكانية وأهمية العمل المشترك لمواجهتها .

وقال : القضية السكانية قضية وطنية وينبغي أن تخصص الاعتمادات اللازمة لها وأن ترعى الدولة كافة الأنشطة السكانية لا أن يظل الاعتماد في تنفيذ الأنشطة والبرامج السكانية على الدعم الخارجي معربا عن أسفه لما قامت به وزارة المالية من إلغاء لما كان معتمداً في الباب الرابع في موازنة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان للأنشطة والبرامج السكانية .

وأكد العمل على استيعاب كافة التوصيات التي خرج بها اللقاء وتضمينها في خطة عمل سيتم رفعها للمجلس الوطني للسكان لإقرارها ووضعها موضع التنفيذ.

حضر اللقاء وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل الدكتورة أمة الرزاق علي حُمد ووزير الإدارة المحلية علي اليزيدي ووزير الشباب والرياضة معمر الارياني وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى والأكاديميين وقيادات وممثلي الجهات ذات العلاقة بالعمل السكاني والمهتمين.

منسقية ثورة الشباب: 11 فبراير أعاد للحركة الوطنية شموخها

صنعاء / سبأ:

اعتبرت المنسقية العليا للثورة الشبابية الشعبية السلمية الـ 11 من فبراير 2011م تاريخاً أعاد للحركة الوطنية شموخها المطمور بفعل تراكمات السياسات الخاطئة والمشاريع الفردية التي كرست خلال الفترة الماضية.

وقالت في بيان أصدرته أمس :

«إن الذكرى الثالثة للثورة الشبابية الشعبية السلمية التي انطلقت في الـ 11 من فبراير ، تحل علينا والوطن في بوابة الولوج إلى مرحلة جديدة يستعد خلالها لصوغ العقد الاجتماعي الجديد الذي يؤسس لبناء الدولة المدنية الحديثة».

وأضافت : «لم يكن الـ 11 من فبراير حدثاً عارضاً، بل كان تاريخا زاخرا بالقيم والنبل، حمل معه أروع مسيرة لاستكمال نضال الحركة الوطنية وأهدافها العظيمة، وامتاز عنها بأدواته السلمية التي طوعت الجميع تحت لوائها، وكان الـ 11 من فبراير طوفاناً عصف ببقايا انكسارات لكيانات تآكل بعضها البعض ».

وأوضحت إن الثورة الشبابية الشعبية السلمية المباركة أثبتت أن هذا الجيل الواعي الكبير بطموحه، والرائد بأهدافه وأفكاره قادر على استكمال مسيرة النضال الوطني، وصون الوطن من مشاريع الفرقة والشتات وتحقيق المستقبل الأفضل.

وثمنت المنسقية عاليا مساهمة المرأة اليمنية الحرة الابية التي كان لها الدور الكبير والبارز في ثورة التغيير، و سطرت اروع ملاحم الاباء والصمود والبذل والتضحية مع اخيها الرجل جنبا لجنب .

وأكدت في ذات الوقت أن الشباب سجلوا ملاحم بطولية وواجهوا بصدورهم العارية آلة العنف والموت، وتمكنوا من انتزاع وطنهم المسلوب بعزيمة ركعت أمامها العوائق، وهمم سجدت أمامها المصائب، لإيمانهم العميق بعدالة قضيتهم وانتصار الوطن ومشروع النهضة والبناء والتقدم.

واستحضرت المنسقية في هذه المناسبة تضحيات أولئك الشباب الذين وهبوا أنفسهم في سبيل رفعة هذا الوطن وسؤدده والتخلص من الاستبداد والظلم، وإنقاذ الوطن من مشاريع التوريث والاستئثار بالثروة والسلطة.

وتابعت قائلة:» كما نقف وقفة إجلال وإكبار أمام الجرحى الذين يئنون من جراحاتهم ليلاً ونهاراً، والمعتقلين المحاطين بجدران الظلم دونما أن يكون لهم ذنب سوى عزيمتهم لتحرير الوطن من مآسيه التي زرعها النظام السابق».

وأشارت إلى أن هذه الذكرى تدفعنا إلى الشموخ والعزة والثبات بهذا المجد الذي يشاركنا فيه الشهداء الأحياء في ذواتنا وفي ذاكرة الوطن، لنردد معاً أناشيد النصر ونتدارس خطط المستقبل ويشد بعضنا بعضا لاستكمال المسيرة.

وشددت المنسقية العليا لثورة الشباب أن وطننا وفي ضوء الإشكاليات والتحديات المحدقة به بحاجة لتكاتف كافة الجهود لمعالجة آثار الماضي والنهوض بالوطن إلى المستوى المأمول، ومن ذلك الحفاظ على ديمومة التغيير، وصد كل المؤامرات التي تسعى إلى تقويض السلم الاجتماعي وزرع الإرباك وبث روح الإحباط واليأس خصوصا في صفوف الشباب «صُنّاع التغيير».. مؤكدة أن شباب الثورة أكبر من أن ينجروا وراء الدعوات المشبوهة التي يراد لها عبثاً أن تقود الوطن إلى الفوضى، وتعرقل المسيرة الرائدة للتغيير التي وهب الشهداء أرواحهم الغالية من أجل تحقيق أهدافها، لأن من يحمل هذه الأفكار ويريد الإضرار بالوطن إنما يخدم المشاريع الواهمة الحالمة بعودة الوطن إلى مربع العنف والصراع، وعرقلة مسيرة التغيير، وإظهار الماضي بصورة أكثر إيجابية.

واستطردت قائلة : « ومن المؤكد أن الإنجاز الذي صنعته ثورة الـ 11 من فبراير يستدعي النظر بعمق لفهم أبعاد ومضامين انطلاق الثورة الشبابية الشعبية السلمية التي قامت على مبدأ الشراكة والكفاءة والمساواة في الحقوق والواجبات، وأن ميادين الثورة الجديدة هي ثورة البناء والنهضة والتنمية التي تستوجب المساهمة الفاعلة لتطبيق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الذي تؤسس لبناء اليمن الجديد، وصد كل المؤامرات التي تهدف النيل من مشروعنا العظيم، فالسباق دوماً نحو التغيير للأفضل، نحو النهضة والبناء، والحرية والكرامة ».

وفي حين أكدت على أهمية أن تكون

المجلس المحلي بلحج يؤكد اتخاذ المعالجات لتحسين الأداء بالمديريات

لحج/ عادل محمد قائد:

أوضح التقرير المقدم إلى الاجتماع الدوري الرابع للمجلس المحلي بمحافظة لحج للعام 2013م الذي انعقد أمس برئاسة الأخ أحمد عبدالله المجيدي محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي وبحضور الأخ علي حيدرة ماطر أمين عام المجلس أن هناك قصوراً في نشاط العديد من المديريات من حيث الانضباط بالتواجد في المديريات لمدراء عمومها أو من حيث نشاط هيئاتها الإدارية ومجالسها المحلية ومكاتبها التنفيذية مما ساعد على التسيب واللامبالاة و عكس نفسه في النشاط اليومي لأداء المديريات والذي يتسبب في تدني مستوى تحصيل الموارد المحلية والمشتركة وهذا أثر على التنمية وعدم الوفاء بإنجاز البرامج الاستثمارية التي اعتمدتها المديريات وأصبحت عاجزة عن تنفيذها لعدم اهتمامها بتحقيق الربط للإيرادات.

وكان المجلس المحلي قد ناقش في اجتماعه التقرير التفصيلي ما بين الدورتين المقدم للاجتماع الرابع والتقرير العام للهيئة الإدارية ما بين الدورتين ومشروع خطة عمل الدورات الاعتيادية للمجلس للعام الجاري وتقريراً تقييمي عن نشاط المجالس المحلية بالمديريات للعام 2013م وبعد نقاشات للقضايا المثارة في الاجتماع ومنها الجانب الأمني صادق أعضاء المجلس على توظيف 11 موظفاً لصندوق النظافة بمديرية الملاح وتوجيه رسالة إلى مجلس الوزراء لتأثيث وتجهيز المعهد المهني في ردفان وبعض المعاهد التي بحاجة إلى تأثيث كما أكدت التوصيات على أن المخالفات الموجودة في صناديق النظافة تحال إلى النيابة وتسوية الأوضاع الوظيفية لبعض المكاتب أسوة بالأخرى .

وأشارت التوصيات إلى اتخاذ المعالجات المناسبة لتحسين الأداء بالمديريات وتقييم أداء مدراء عمومها وبشفافية مطلقة بحسب المعايير المنزلة من وزارة الإدارة المحلية.

تدشين البرنامج التوعوي لكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة

عدن/ عبدالفتاح العودي:

تم في مدرسة أوسان بمديرية المعلى تدشين البرنامج التوعوي الخاص بكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة الذي تم إنزاله من قطاع التربية والتعليم في ديوان الوزارة والمجلس الثقافي البريطاني بحضور كل من الأخ سالم المغلس مدير مكتب التربية والتعليم في محافظة عدن والقنصل الصومالي والأخت صباح الجوفي نائبة مدير التربية الشاملة في ديوان الوزارة والأخت إحسان جعفر هاشم الأمينة العامة لاتحاد المعاقين في محافظة عدن والأخت فاطمة ناصر مديرة إدارة التربية الشاملة في مكتب التربية عدن والأخت هناء صالح مديرة مدرسة أوسان.

وهدفت الورشة إلى تعريف المعلمين والمربين وأولياء الأمور بكيفية التعامل مع ذوي الإعاقة في مدارس الدمج وقد بدأ البرنامج بإدارة الطابور الصباحي وما تضمنه من فعالية احتوت الكلمة وآي من القرآن الكريم والحديث والحكمة وكلمة الترحيب من قبل ذوي الإعاقة في المدرسة.

الأخ سالم المغلس ألقى كلمة ثمن فيها جهود العاملين مع هذه الفئة من معلمين ومعلمات وأولياء أمور وأكد على ضرورة الأخذ بيدهم ودمجهم في المجتمع وتعليمهم وتفعيل قدراتهم ومواهبهم وإعطائهم حقهم في الحياة الكريمة وأضاف أن مكتب التربية ممثلا بشعبة التدريب والتأهيل قد أخذ على عاتقة الاهتمام بالمراحل الأولى (1 -3) ببرنامج القراءة المبكرة من أجل تجويد سلامة القراءة والكتابة وما تبقى فتقع مسئوليته على عاتق الجميع بتفعيل هذا البرنامج في الوسط التربوي والتعليمي مع أبنائنا وبناتنا وفئة ذوي الإعاقة وقال: علينا التيمن بخير لقادم أفضل لهؤلاء الذين هم نصف الحاضر وكل المستقبل.

ومن جانبها أفادت الأخت فاطمة ناصر مديرة إدارة التربية الشاملة بأن مؤشر ذوي الإعاقة يبدأ من السنة الثانية والثالثة في المدرسة وعلى أولياء الأمور والمعلمات والمعلمين معرفة كيفية التعامل معهم ومساعدتهم ومساندتهم ودمجهم في المجتمع بناء على المادة (22) من الدستور والمادة (407) من قانون وزارة التربية والتعليم في حقهم في الحياة الكريمة والتعليم والدمج المجتمعي، وفي سبيل ذلك تأتي هذه الورشة بناءً على التعميم المنزل من قطاع التربية والتعليم بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني من أجل رفع مستوى الوعي في مجال التربية الشاملة.

فتح مظاريف مناقصة مشروع قسم الطباعة بالمعهد الصناعي بصنعاء

صنعاء / عماد محمد عبد الله:

دشنت أمس وحدة إدارة المشاريع الممولة خارجياً بوزارة التعليم الفني والتدريب المهني فتح مظاريف مناقصة تنفيذ مشروع قسم الطباعة والصور الفوتوغرافي حيث بلغ عدد الشركات 9 شركات يمنية وشركتين سعوديتين وبحضور لجنتي المناقصة و التحليل وممثلي الشركات بتمويل الصندوق السعودي للتنمية .

و أكد الدكتور / عبد الحافظ ثابت نعمان. وزير التعليم الفني و التدريب المهني أهمية تنفيذ هذا المشروع الوطني الكبير الذي كان حلماً قبل هذا اليوم و أصبح حقيقة والذي يحظى برعاية كريمة من دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ / محمد سالم باسندوة، حيث سيستفيد منه جميع خريجي الثانوية العامة من جميع محافظات الجمهورية .

مشيراً إلى أن المشروع ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم طباعة المناهج والمطبوعات الأخرى ، وقسم التدريب الطباعي والفوتوغرافي ، و قسم إنتاج الوسائل التعليمية المساندة ، و غيرها من الفوائد الكبيرة التي سيحصل عليها أبناؤنا الطلاب ، بتمويل من الأشقاء في الصندوق السعودي للتنمية .

وأوضح الدكتور / عبد الحافظ ثابت نعمان أن الوزارة تثمن عالياً دعم و جهود المملكة العربية السعودية في تقديم المنحة المخصصة للمشروع ، لافتاً إلى أن الوزارة ممثلة بوحدة إدارة المشاريع الممولة خارجياً تبذل جهوداً حثيثة لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل في إطار الخطط المرسومة للتوسع في إنشاء تخصصات نوعية جديدة و نادرة في منظومة التعليم الفني و التدريب المهني والذي يعد الأول من نوعه على مستوى بلادنا ، و قال عبدالحافظ : كما لا ننسى المشاريع التي يمولها الأشقاء في المملكة العربية السعودية لتجهيز « 18 « معهداً تقنياً و مهنياً بكلفة « 50 «مليون دولار « منحة «، و مشروعي تجهيز « 40 » معهداً تقنياً و مهنياً بالإضافة إلى قسم الطباعة والصور الفوتوغرافي بكلفة « 68 » مليون دولار « منحة » .

من جانبه قال المهندس/ طه محمد نعمان. وكيل وزارةالتعليم الفني والتدريب المهني لقطاع التخطيط والمشاريع. القائم بأعمال رئيس وحدة إدارة المشاريع الممولة خارجيا إن فتح مظاريف المناقصة لتنفيذ مشروع قسم الطباعة والصور الفوتوغرافية بأمانة العاصمة صنعاء و يحظى باهتمام كبير لما فيه مصلحة و فائدة خريجي الثانوية العامة هي مكسب طلابي و وطني مهم يصب في صالح تطور العملية التعليمية.

وفي السياق ذاته أوضح طه نعمان أن المشروع يسعى إلى توفير الكتب التعليمية والوحدات التدريبية والأدلة الإرشادية والمطبوعات الأخرى لمؤسسات التعليم الفني والمهني . وتحسين وتطوير طباعة المناهج التعليمية والمطبوعات الأخرى للوصول إلى مواصفات فنية عالية الجودة. و توفير الوسائل التعليمية المساندة والتي تدعم عملية تطوير الأداء التعليمي والإرشادي في مؤسسات التعليم الفني والمهني. و رفد السوق المحلية والإقليمية بكوادر مدربة في مجال الأعمال الطباعية ، بالإضافة إلى التوسع في إنشاء تخصصات نوعية جديدة و نادرة في منظومة التعليم الفني و التدريب المهني .